مجلة القانون والعلوم السياسية | المجلد 09 / العـدد: 01 (2023)، ص 584-599

تاريخ الاستلام: 2022/07/02 تاريخ القبول: 2022/09/04

تأثير جريمة الإتجار بالبشر على التنمية المستدامة

The impact of human trafficking on sustainable development

ط.د. عروس كوثر* أ.د.ماينو جيلالي

جامعة طاهري محمد ،بشار (الجزائر) جامعة طاهري محمد ،بشار

مخبر القانون والتنمية

arouskawter@outlook.fr mainou0881@yahoo.fr

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الجريمة بصفة عامة وجريمة الإتجار بالبشر بصفة خاصة على التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن العديد من أهداف التنمية المستدامة جاءت للحث على ضرورة محاربة كل ماله صلة بالإتجار بالبشر، فالهدف السادس عشر من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 نص ضمن الغاية 16.2إنهاء سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لهذه الجريمة على التنمية المستدامة، خاصة في ظل الركود الإقتصادي الذي أحدثته جائحة كوفيد 19، فالارتفاع العام في معدلات البطالة في بلدان المنشأ ساهم في زيادة عدد من يرغبون في المخاطرة من أجل الحصول على فرص اقتصادية أفضل، مما يجعلهم أكثر عرضة للإتجار من طرف عصابات الجريمة المنظمة ، مما يستدعي تكثيف الجهود لمحاربة هذه الظاهرة من أجل النهوض بلا تنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: تنمية مستدامة، اتجار بالبشر، جريمة منظمة

Abstract: This research aims to examine the impact of crime in general and trafficking in human beings in particular on sustainable development, given that many of the sustainable development goals have been aimed at urging the need to combat all of its money related to trafficking in human beings. Goal 16 of the Sustainable Development Plan 2030 stipulated under target 16. 2. End abuse, exploitation, trafficking and all forms of violence and torture. The study found a significant impact of this crime on sustainable development In particular, given the economic recession created by the COVID-19 pandemic, the overall rise in unemployment in countries of origin has contributed to an increase in the number of those wishing to risk better economic opportunities. organized crime ", making them more vulnerable to trafficking by organized crime gangs, This calls for intensified efforts to combat this phenomenon in order to promote without sustainable development.

Keywords: sustainable development, human trafficking, organized crime

*المؤلف المرسل

مقدمة:

يجمع المتخصصون في التنمية المستدامة على أن انتشار الجريمة في المجتمع هو عامل أساسي لتقويض هذه التنمية، وإذا ما استطاعت الدولة الحد من الجريمة استطاعت الرقي بالفرد والمجتمع ككل من أجل العيش السليم في الحاضر، وبالنسبة للأجيال القادمة في المستقبل. وتبذل هيئة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة للحد من الجريمة بجميع أشكالها، من بينها جريمة الاتجار بالبشر التي تعد أحد أهم الأسباب الرئيسية لضعف التنمية المستدامة.

فالعالم ينظر بقلق شديد إلى التنامي المتزايد لظاهرة الإتجار بالبشر ، خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه هذه الجائحة أدى إلى ارتفاع عام في البطالة ، ما زاد في عدد الأشخاص الذين يرغبون في المخاطرة من أجل الحصول على فرص إقتصادية أفضل، مما يجعلهم أكثر عرضة للإتجار[1]. كما كشف التقرير العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2020[2] والذي يصدر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كل عامين، عن أن عدد الأطفال ضحايا المتاجرين بالبشر تضاعف ثلاث مرات في الأعوام 15 الماضية، في حين أن حصة الأولاد تضاعفت خمس مرات. وظلت الفتاة ضحية للاستغلال الجنسي، أما الصبي فيُستخدم في العمل القسري. وتزيد جائحة كوفيد-19 من تدهور الاتجاه العام للاتجار بالبشر. وبحسب التقرير في عام 2018، تم التحقق من نحو 50 ألف ضحية للاتجار بالبشر أبلغ عنها من قبل 148 دولة. لكن بالنظر إلى الطبيعة الخفية لهذه الجريمة، فإن العدد الفعلي لضحايا الاتجار بالبشر أعلى بكثير.

لقد جاءت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها ال17 كأداة وبرنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الإزدهار، وكفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء، ويتحقق في ظلها التقدم الإقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها التنمية المستدامة، فالملايين من المواطنين لا يزالون يعانون الفقر والحرمان من الحياة الكريمة وأوجه عدم المساواة ، فضلا عن الفوارق الناتجة عن طغيان الفقر والعوز وتصاعد النزاعات والتطرف العنيف والإرهاب، ما يجعلهم يبحثون عن أدوات لتحقيق العيش الكريم والسلام والأمن، لكن الكثير منهم قد يقع فريسة لشبكات الجريمة المنظمة التي تقوم بعمليات الإتجار بالبشر.

ونظرا لخطورة جريمة الاتجار بالبشر على التنمية المستدامة، فقد أولتها خطة التنمية المستدامة 2030 أهمية ضمن أهدافها السبعة عشر، حيث نجد ارتباط الكثير من غاياتها وأهدافها بموضوع الاتجار بالبشر، فالغاية الثانية من الهدف السادس عشر (16) [3]جاءت لتؤكد على ضرورة إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم. وفي نفس السياق ترمي الغاية الثانية من الهدف الخامس(5)[4] من أهداف التنمية المستدامة، إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وغير ذلك من أنواع الاستغلال، ونفس الشيء أكدت عليه الغاية الثامنة من الهدف السابع(7)[5] من أهداف التنمية المستدامة، والتي تقضي بضرورة اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر، والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوء أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود

وتطرح الدراسة إشكالية مهمة مرتبطة بمدى الإرتباط بين جريمة الإتجار بالبشر وتأثير ذلك على التنمية المستدامة ،على ضوء خطة التنمية المستدامة 2030 ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا خطة البحث وفقا لما يلي:

المطلب الأول: الاتجار بالبشر و التنمية المستدامة، الإطار المفاهيمي

المطلب الثاني: الربط والصلة بين جريمة الاتجار بالبشر والتنمية المستدامة

المطلب الأول: الاتجار بالبشر و التنمية المستدامة، الإطار المفاهيمي

يسود العالم اتجاه قوي ينادي بضرورة الوقاية من الجريمة والحد منها باعتبارها أكبر عامل مقوض للتنمية المستدامة. ويعتبر الإتجار بالبشر من أبرز صور الجريمة المنظمة ، وهي أحد أهم مظاهر الإجرام المعاصر[6]. وتقتضي دراستنا التطرق بداية إلى تعريف جريمة الاتجار بالبشر (الفرع الأول) وكذا تعريف التنمية المستدامة (الفرع الثاني)، ثم الإشارة إلى خطة التنمية المستدامة 2030 تحقيق السلم ومكافحة الإجرام كأساس للنهوض بالبشرية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف جريمة الاتجار بالبشر.

يعد الاتجار بالبشر أحد أبرز أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود، التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة، باعتبارها جريمة عابرة للقارات، حيث لا توجد أي منطقة جغرافية في العالم بمنأى عن هذه الجريمة كشكل جديد من أشكال العبودية التي جرمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[7].وتتضح الخطورة الكبيرة لجريمة الاتجار بالبشر في أن هذا النشاط الإجرامي تعتبره جماعات الجريمة المنظمة ضمن الجرائم المحققة لأرباح طائلة وبأخطار أقل من جرائم أخرى كتهريب السلاح أو تجارة المخدرات[8]،

ونظرا لخطورة جريمة الاتجار بالبشر فقد كانت محط اهتمام هيئة الأمم المتحدة من خلال إضافة بروتوكول خاص بمكافحة ومنع تلك الجرائم باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في باليرمو سنة 2000[9]، وجاء في ديباجته أن الدول الأطراف تقر بأن العمل الفعال لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، يقتضي من دول المصدر العبور والوصول تصديا شاملا ودوليا يتضمن التدابير اللازمة لمنع هذه التجارة، ومعاقبة الجناة المشتغلين بها وحماية المجني عليهم، ولاسيما ضرورة تأكيد احترام حقوقهم الأساسية المعترف بها دوليا، وأنه مع الأخذ بالاعتبار الصكوك الدولية المختلفة التي تشمل على قواعد وأحكام عملية لمكافحة استغلال الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال[10].

وقد عرف هذا البروتوكول في المادة الثالثة فقرة (أ) الاتجار بالأشخاص بأنه "تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو باستعمال القوة، أو أية صورة أخرى بالإكراه أو بالخطف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو حالة ضعف المجني عليه، أو تقديم أو قبول دفع أمور مالية أو مزايا للحصول على رضاء الشخص صاحب السلطة على غير المراد استغلاله والاستغلال يشمل في حده الأدنى استغلال دعارة الغير والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي، والعمل أو الخدمات الإجبارية، والاسترقاق أو الممارسات المشابهة له أو أخذ أعضاء جسم الإنسان، وبقراءة هذا التعريف نجد أن البروتوكول قد وسع من نطاق جريمة الاتجار بالأشخاص، وذلك لضبط هذه الجريمة بكافة صورها[11].

وقد عرف المشرع الجزائري هذه الجريمة في نص المادة 303 مكرر 4 من قانون العقوبات[12] بقوله "يعد اتجارا بالأشخاص، تجنيد أو نقل أو تنقيل أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بقصد الاستغلال؛ ويشمل الاستغلال استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الاستغلال الجنسي أو استغلال الغير في التسول أو السخرة أو الخدمة كرها أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

ويظهر من التعريفات السابقة أن جريمة الإتجار بالبشر جريمة منظمة عبر وطنية تمارس من خلال عصابات احترفت الجريمة وجعلتها محورا ومجالا لنشاطها ومصدرا لدخلها تمارس من خلالها أنشطة غير مشروعة بهدف تحقيق الربح ، كما تعتبر من الجرائم الواقعة على الأشخاص، حيث يكون الإنسان بكيانه هو نفسه السلعة ومحلا لهذه التجارة [13].

وتتشابك عوامل ظهورها وانتشارها، إذ ترتبط بالعوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، بالإضافة إلى ارتباطها بمستوى تحقيق التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولى[14].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من المصطلحات حديثة النشأة [15] غير أن المناقشات بشأن التنمية تعود إلى عقود من الزمن ، حيث دخل هذا المفهوم إلى التداول بين المختصين في التنمية والإقتصاد والإجتماع لا سيما في الدوائر المهتمة بالعالم الثالث ومشاكله، وكان مفهوم التنمية يستخدم من قبل مدارس اقتصادية واجتماعية مختلفة بصفته مفهوما بديلا عن مفهوم النمو، ويؤكد اعلان الأمم المتحدة بشأن التنمية في مادته الأولى أن " الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان، ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان وحرياته إعمالا تاما[16].

وقد جرى تعميم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية ، واعتبر هذا التقرير التنمية المستدامة أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"[17]

إلى جانب المفهوم سالف الذكر للتنمية المستدامة، قدم العلماء والمتخصصون فيها تعاريف متنوعة لها ومختلفة، منها أن التنمية المستدامة "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع، وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، وتعرف أيضا بأنها" العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، ويمكن تعريفها بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي وحيث أن الإنسان هو محور جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع خياراته في جميع ميادين الحياة"[18].

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، فهي تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[19].

فالتنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي فلابد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصاً غير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية فالإنسان حر في أن يشارك في عمليتي التخطيط وصنع القرار[20].

ويقول كوفي عنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الأسبق، إن التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة لأنها تتيح من الناحية الاقتصادية إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية، منح كل إنسان رجلا كان أم امرأة، صوتا وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله، كما أن العالم الأمريكي روبرت سولو عرف التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي[21].

الفرع الثالث: خطة التنمية المستدامة 2030 تحقيق السلم ومكافحة الإجرام كأساس للنهوض بالبشرية .

إن الأهمية الكبرى التي احتلتها مسألة التنمية المستدامة أدت إلى اتجاه المجتمع الدولي ضمن مظلة الأمم المتحدة إلى بذل جهود كبيرة في هذا السياق[22]، تكللت بإعلان خطة التنمية المستدامة لعام 2030[23] ، التي تشكل برنامج عمل لأجل الناس،

والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. وقد تم اعتماد خطة 2030 في سبتمبر 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة وتغير المناخ على مدى السنوات ال 15 المقبلة[24].

والملاحظ أن خطة التنمية المستدامة ليست البادرة الأولى في هذا المجال، إذ سبقتها مبادرات عالمية أخرى، على رأسها الأهداف الإنمائية للألفية[25]، ففي إعلان الألفية الصادر في عام 2000 (قرار الجمعية العامة 2/55)[26]، طرح زعماء العالم رؤية جديدة من أجل صالح الإنسانية. إذ تعهد الزعماء بتوجيه ثمار العولمة نحو إفادة جميع البشر، أعلنوا التزامهم بألا يدخروا "أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، رجالا ونساء وأطفالا، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، وقد تضمنت هذه الخطة مجموعة من الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، كفالة الاستدامة البيئية ،و إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[27].

وقد اعتبر المجتمع الدولي خطة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الأساس على حقوق الانسان لتحقيق التنمية المستدامة. قسمت أهداف الخطة إلى 17 هدفا رئيسا و169 غاية فرعية تتوافق مع أهداف الألفية لاستكمال مالم يتم تحقيقه ، حيث تغطي خطة 2030 نطاقات واسعة من خلال الأهداف والغايات التي تعكس الترابط بين أركان التنمية المستدامة.

لقد بدأ سريان الأهداف والغايات الجديدة في 1 يناير 2016 وسيسترشد بها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

تتنوع الأهداف التي جاءت بها خطة التنمية المستدامة 2030 بين مجموعة من المحاور التي ينبغي العمل عليها والسعي قدما إلى تحقيقها، مع وضع مجموعة من الآليات لقياس مدى التقدم في تحقيقها. ويشكل تقرير أهداف التنمية المستدامة الذي يصدر سنويا أهم آلية يتم من خلالها استطلاع مدى التقدم في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة 2030 . وتتجلى هذه الأهداف ال17 فيما يلي: 1)-القضاء على الفقر، 2)-القضاء التام على الجوع، 3)-الصحة الجيدة والرفاه، 4)-التعليم الجيد، 5)-المساواة بين الجنسين، 6)-المياه النظيفة والنظافة الصحية،7)- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، 8)-العمل اللائق ونمو الإقتصاد، 9)-الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية، 10)-الحد من أوجه عدم المساواة، 11)-مدن ومجتمعات محلية مستدامة،12)- الإستهلاك والإنتاج المسؤولان، 13)-العمل المناخي، 14)-الحياة تحت المياه ، 15)-الحياة في البر، 16)-السلم والعدل والمؤسسات القوية، 17)-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف[28].

والملاحظ أن كل هدف من هذه الأهداف 17 تم ربطه بمجموعة من الغايات التي ينبغي تحقيقها من خلاله، بلغت في مجملها 169 غاية، وعلى سبيل المثال- خاصة أن هذا الهدف ذو ارتباط شديد بالدراسة- فالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي جاء بعنوان" السلم والعدل والمؤسسات القوية" وأكد على ضرورة التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، يرتبط بمجموعة من الغايات كلها ذات صلة بمسألة مكافحة الجريمة ومنعها، وتتجلى هذه الغايات فيما يلي:

الغاية 16.1: الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

الغاية 16.2:إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب.

الغاية 16.3:تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة

الغاية 16.4:الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.

الغاية 16.5:الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

الغاية 16.6: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

الغاية 16.7:كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات[29]

الغاية 16.8:توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

الغاية 16.9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد

الغاية 16.10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

الغاية 16.أ. تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة أمور منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

الغاية 16.ب.تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذُها لتحقيق التنمية المستدامة

إن هذا الهدف والغايات المرتبطة به جاءت تأكيدا لفكرة أساسية أصبح العالم كله مقتنعا بها، وتم ترجمتها والتنصيص عليها ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 ، ومفادها أنه " لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن ."

وتقر الخطة الجديدة بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول الخطة العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانعدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة[30].

المطلب الثاني: الربط والصلة بين جريمة الاتجار بالبشر والتنمية المستدامة،

مما يتعين الإشارة إليه بداية أن بحث مسألة العلاقة بين الجريمة بصفة عامة والتنمية المستدامة كانت محل دراسة ونقاش من طرف العلماء المتخصصين في هذا المجال، وفي مناسبات عديدة، خاصة ضمن فعاليات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، فقد تم التطرق إليها بصفة أساسية وكموضوع محوري ضمن فعاليات المؤتمر الرابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين سنة 1970[31]، بعنوان "الجريمة والتنمية" وقد تم التطرق إليه بصفة موسعة، وأكثر شمولية خاصة مع مؤتمري الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الثالث عشر[32] والرابع عشر[33] حيث طرح موضوع جريمة الاتجار بالبشر باعتبارها من أخطر الجرائم وعلاقتها وتأثيرها على التنمية المستدامة.

وضمن سياق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 دأبت الأمم المتحدة على إصدار تقرير سنوي[34] حول مدى التقدم المحرز في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، تطرقت في العديد منها إلى مدى تأثير جريمة الإتجار بالبشر على التنمية المستدامة، وخاصة في ظل الظروف المرتبطة بجائحة كورونا كوفيد 19 حيث كانت لهذه الأخيرة دورا بارزا في تنشيط حركة الإتجار بالبشر بالنظر إلى الوضع التنموي الهش الذي أفرزته ، وأدى بالكثير من الأفراد إلى الوقوع ضحية الإتجار بالبشر في سعيهم لتحسين ظروفهم المعيشية والخروج من أزمة البطالة والفقر الشديدين اللذين نجما عن الإغلاق والحجر المفروض في كثير من الدول التي كانت تعاني أصلا هشاشة إقتصادية وتنموية كبيرة.

نعالج هذه المسائل بشيء من التفصل خلال التطرق إلى مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتعزيز الترابط والصلة بين الجريمة وأثرها على التنمية المستدامة (الفرع الأول) ثم نبحث مسألة جريمة الإتجار بالبشر ضمن سياق تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 (الفرع الثاني) لنصل إلى الحديث عن جائحة كورونا ومساهمتها في زيادة حجم الإتجار بالأشخاص وتأثير ذلك على تحقيق خطة التنمية المستدامة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتعزيز الترابط والصلة بين الجريمة وأثرها على التنمية المستدامة

شكلت المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية[35] كل خمس سنوات، علامة فارقة في الدفع بعجلة مكافحة الجريمة وتعزيز سبل الوقاية منها على المستوى العالمي ، وبحث أهم دوافعها وتأثيراتها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فمنذ أول مؤتمر انعقد في سويسرا سنة 1955 ، إلى آخر مؤتمر أنعقد في طوكيو باليابان كانت مسألة مكافحة الجريمة والحد من أخطارها أولوية الأولويات بالنسبة لهذه المؤتمرات ، وهو ما سنوضحه من خلال ما يلي:

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وربط الجريمة بالتنمية المستدامة

كان **لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية** دور كبير في إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وقد خصص هذا المؤتمر حلقة عمل بشأن الإتجار بالأشخاص [36] ، حيث أصدر في ختام أعماله "إعلان الدوحة"[37]، والذي تم التأكيد من خلاله على أن **التنمية المستدامة وسيادة القانون ومنع الجريمة تعتبر من المسائل المرتبطة ارتباطا شديدا وتعزيز كل منهما الأخرى.**

كما أكد نفس الإعلان على ضرورة تنفيذ نهج موجه بهدف منع ومكافحة جميع أشكال الإتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال بما فيها استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السيطرة أو الخدمة القسرية أو الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء، وذلك بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ومع مراعاة خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص[38].

وتجسيدا لما أكد عليه إعلان الدوحة[39]، جاءت خطة التنمية المستدامة لسنة 2030[40]، والتي اعتمدت سنة 2015، متضمنة للعديد من الأهداف والغايات المتصلة بالجريمة والعنف اعترافا منها بأن منع الجريمة والعنف أمر أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية تؤدي دورا هاما في انخراط أفراد معينين في سلوك إجرامي، كما يهدد التفاوت المتزايد في الدخل والثروة بتقويض التماسك الاجتماعي وترسيخ انعدام الأمن، وإضعاف نمو الإنتاجية مما يقوض الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة[41].

وبالرجوع إلى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، نجد ارتباط الكثير من غاياتها وأهدافها بموضوع الاتجار بالبشر، فالغاية الثانية من الهدف السادس عشر(16) جاءت لتؤكد على ضرورة إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم. وفي نفس السياق ترمي الغاية الثانية من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وغير ذلك من أنواع الاستغلال، ونفس الشيء أكدت عليه الغاية الثامنة من الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، والتي تقضي بضرورة اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر، والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوء أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود.

وهكذا شكل هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية حول تأكيد الإرتباط والتأثير المتبادل بين التنمية المستدامة والجريمة، فكلما انتشرت هذه الأخيرة، كلما قلت التنمية المستدامة وتأثرت على مختلف النواحي والمستويات، وهو ما دفع إلى جعل موضوع الإتجار بالبشر وتأثيرها على التنمية المستدامة ضمن أولويات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتعزيز الإرتباط بين الإتجار بالبشر وتحقيق التنمية المستدامة

ومن أجل دراسة موضوع صلة الجريمة بالتنمية المستدامة بصفة أوسع وأشمل، جاء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد بتاريخ 7-12 مارس 2021 تحت عنوان " **سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة"**، حيث عالج جدول أعمال ثري مرتبط بمختلف المسائل ذات الصلة بموضوعه الرئيسي، والمتعلقة ب تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية ، وكذا الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة تحقيقا للتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم وغيرها من المواضيع [42].

وقد اعتمد المؤتمر في ختام أعماله **'**إعلان كيوتو**'** [43] الذي أكد بصفة أساسية ضمن بنوده على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى منع الاتجار بالبشر والتصدي له ومكافحته بسبل منها دعم جميع البيانات وتبادلها حسب الاقتضاء من خلال المساعدة التقنية ذات الصلة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومعالجة العوامل التي تجعل الناس عرضة للاتجار، والكشف عن شبكات الاتجار وتفكيكها، وتثبيط الطلب الذي يشجع على الاستغلال المفضي إلى الاتجار، ووضع حد لإفلات شبكات الاتجار من العقاب، وإجراء تحقيقات مالية، واستخدام أساليب التحري الخاصة ضمن الشروط التي ينص عليها القانون المحلي وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص[44]. ويظهر مما سبق وتمت الإشارة إليه مدى الاهتمام العالمي بمشكلة الاتجار بالأشخاص بالنظر إلى خطورتها الكبيرة على التنمية المستدامة للأفراد والمجتمعات.

ولعل ما يزيد هذا الأمر خطورة هو استخدام المتجرين بالبشر للتكنولوجيا خلال جميع مراحل الجريمة قصد تصيد الضحايا ومراقبتهم واستغلالهم، على اعتبار أن هذه التكنولوجيا تمكن المتجرين من العمل دون كشف هويتهم، كما أن العملة المشفرة تسمح لهم بإجراء معاملات مالية، ونقل العائدات الإجرامية دون الكشف عن هويتهم، فضلا عن استخدام تطبيقات البث المباشر للوصول إلى سوق أوسع لزبائن لم يسبق لهم قط أي اتصال فعلي بالضحية[45].

وما ينبغي الإشارة إليه أن إعلان كيوتو المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، تطرق إلى مختلف الجوانب ذات الصلة بموضوعه الرئيسي **'سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة'**، وقد جاء ضمن محاور متعددة متعلقة بالنهوض بمنع الجريمة، من خلال معالجة أسباب الجريمة بما في ذلك أسبابها الجذرية، منها معالجة البعد الإقتصادي للجريمة، ووضع استراتيجيات لمنع الجريمة منها إشراك الشباب والأطفال في هذه الجهود، وكذا النهوض بنظم العدالة الجنائية، وغيرها من النقاط المهمة التي تصب في خانة القضاء على الجريمة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: جريمة الإتجار بالبشر ضمن سياق تقارير أهداف التنمية المستدامة

لما كانت خطة التنمية المستدامة 2030 مخططا عالميا لتحقيق الأمن والإزدهار والسلام على المستوى العالمي، ضمن أهدافها السبعة عشر، كان لزاما إيجاد آلية لتقييم مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف وغياتها المتنوعة، وهو ما تم تجسيده من خلال إصدار تقرير سنوي يرصد مدى التقدم المحرز في تحقيق كل هذه من أهداف التنمية المستدامة، ويشكل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أكثر هدف ذو صلة بموضوع الدراسة على اعتبار أن من غاياته المهمة هو القضاء على مشكلة الإتجار بالبشر، باعتبارها أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق السلم والأمن العالمي الذي يؤثر بدوره بشكل مباشر على تحقيق التنمية المستدامة، وتقتضي معالجتنا لهذه النقطة

التطرق إلى مسألتين هامتين هما :رصد جريمة الإتجار بالبشر ضمن تقارير أهداف التنمية المستدامة، وكذا الإحصائيات المقدمة بشأن جريمة الإتجار بالبشر ضمن تقارير أهداف التنمية المستدامة.

أولا: رصد جريمة الإتجار بالبشر ضمن تقارير أهداف التنمية المستدامة

منذ بدأ العمل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، بادرت الأمم المتحدة إلى إجراء تقييم سنوي حول حالة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق إصدار تقرير سنوي يرصد هذه العملية[46]، وقد صدرت هذه التقارير على التوالي خلال سنوات 2017، إلى 2021.

والملاحظ على مجمل هذه التقارير أنها جعلت من مسألة رصد ظاهرة جريمة الإتجار بالبشر ضمن أولوياتها التي ينبغي تقييمها ومتابعة تطورها على الصعيد العالمي، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الإعتبارات، أولها ارتباط هذه الظاهرة بعدد معتبر من الأهداف الأساسية لخطة التنمية المستدامة، فالهدف الأول المتعلق القضاء على الفقر بكل أشكاله، في كل مكان ذو ارتباط أساسي بظاهرة الإتجار بالبشر إذ يعد إحدى أهم الدوافع التي تجعل الأشخاص في سبيل بحثهم عن العيش الكريم وسبله، يقعون فريسة لجماعات الجريمة المنظمة التي تستغل فقرهم ، وتضع أمامهم أحلاما وأوهاما بالعيش الرغيد في دول أخرى، ومن ثم يقعون كضحايا في هذا المجال ، وخاصة بالنسبة للأطفال والنساء والفتيات اللواتي يتم إقحامهن في عالم الدعارة والبغاء إستغلالا لحالة الفقر الخاصة بهن.

وبالتالي لا يمكن أن تحقيق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة دون معالجة النزاعات وانعدام الأمن إذ أن هناك فجوة كبيرة تزداد اتساعا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين الدول المتضررة من مستويات مرتفعة من العنف والبلدان النامية الأخرى .واللافت للنظر أن جميع البلدان التي يستبعد أن تحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة هي بلدان رزحت تحت مستويات مرتفعة من العنف في السنوات الأخيرة، بيد أن العنف وانعدام الأمن مسألتان كونيتان تؤثران على رفاه الناس في جميع البلدان، وليس فقط في البلدان المتضررة من النزاعات[47]

ونفس الكلام الذي ذكرناه آنفا ينطبق على العديد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة ، وكذا تلك المتعلقة بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، إذ أن ضمان حياة صحية وتعزيز العيش الكريم في جميع الأعمار أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وانعدامها سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن أدوات لتحقيقها وهو ما تستغله جماعات الإتجار بالبشر. كما يرتبط ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، إذ يمكّن التعليم من الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد، وهو وسيلةٌ مهمةٌ للهروب من الفقر، والولوج إلى عالم الجريمة[48].

ولعل ما يبين أهمية العلاقة بين الجريمة بصفة عامة وباقي أهداف التنمية المستدامة، أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تطرق إلى هذه المسألة ضمن جلسته الإفتتاحية، ضمن تقرير المدير التنفيذي والتي جاءت تحت عنوان " سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة" الروابط الوثيقة والصلات المباشرة بين الهدف ال16 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالسلام والعدالة، وبين باقي أهداف التنمية المستدامة[49].

وقد أشار التقرير إلى أن الإتجار بالبشر لا يزال يؤثر على الأفراد في جميع أنجاء العالم، وكثير منهم هم من النساء والأطفال ، وتثبت حقيقة أن الإتجار بالبشر قد يؤدي إلى أعمال السخرة الصلة الوثيقة بين الهدفين 8 والهدف 16 ، مما يتعين معه تنفيذ استراتيجيات فعالة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لضمان حماية المواطنين لاسيما الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء والأطفال من العنف والتمييز والسخرة وعمالة الأطفال باعتبارها روافد للإتجار بالبشر[50]

ثانيا: إحصائيات ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفين على الصعيد العالمي.

قدمت تقارير أهداف التنمية المستدامة مجموعة من المعطيات السنوية مرتبطة أساسا بالإحصائيات الخاصة بحجم ظاهرة جريمة الإتجار بالبشر ، وهو ما سنوضحه من خلال استعراض هذه الإحصائيات وفقا لتسلسلها التاريخي بداية من تقرير 2017 ووصولا إلى تقرير 2021.

فقد أشار تقرير 2017 إلى أن البلدان والأقاليم الأكثر فقراً تميل إلى أن تكون مصدراً لضحايا الاتجار بالبشر وهي أكثر تعرّضاً للفساد .ولمجابهة ذلك، يجري وضع أطر ومؤسسات قانونية على سبيل المثال، بشأن الحصول على المعلومات وتعزيز حقوق الإنسان، ولكن التنفيذ لا يتحقق دائما ، كما أكد التقرير على أنه **لا توجد أية منطقة محصّنة من الاتجار بالبشر ، حيث** حدّد مسؤولو إنفاذ القانون أكثر من 570 شكلاً من الأشكال المختلفة لتدفقات الاتجار، وهي تدفقات شملت العالم كله بين عامي 2012 و 2014 ، وفي حين أن الاتجار يؤثر على جميع المناطق، فإن العديد من التدفقات عبر الوطنية تنطوي على انتقال الضحايا من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان ذات الدخل الأعلى. وعلى الصعيد العالمي، تمّ تحديد أن عدد النساء والفتيات ضحايا الاتجار كان أكبر من عدد الرجال والفتيان في عام . 2014 غير أن حصة النساء والفتيات انخفضت ببطء من 84 في المائة في عام 2004 إلى 71 في المائة في عام 2014 وفي حين أن نسبة الضحايا المتاجر بهن في إطار الاستغلال الجنسي قد تراجعت أيضاً، فإن نسبة الأشخاص الذين يتاجر بهم لاستخدامهم في العمل القسري شهدت ارتفاعاً .وكان أكثر من ربع جميع ضحايا الاتجار الذين اكتشفوا في عام 2014من الأطفال، وفاق عدد الفتيات عدد الفتيان 20 (في المائة من مجموع الضحايا مقابل 8 في المائة.)وفي أفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، كان معظم الضحايا الذين تم اكتشافهم من الأطفال [51].

وأشار تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018 إلى أنه تم كشف أكثر من 570 تدفقاً مختلفاً للاتجار بالأشخاص بين عامي 2012و 2014 ، وذلك في جميع المناطق؛ ويشمل العديد من هذه التدفقات حركة تتجه من بلدان ذات دخل منخفض إلى بلدان ذات دخل مرتفع. وفي عام 2014 ، كانت غالبية ضحايا الاتجار الذي تم الكشف عنه من النساء والفتيات 71 (في المائة)، ونحو 28في المائة من الأطفال 20 (في المائة من الإناث و 8 في المائة من الذكور .)وقد جرى الاتجار بأكثر من 90 في المائة من الضحايا المكتشفين بغرض الاستغلال الجنسي أو العمل القسري[52].

أما تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019، فقد ركز على مسألة استغلال ضحايا الإتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري في السنوات الأخيرة، تم الكشف عن عدد متزايد من ضحايا الاتجار بالبشر في مختلف بلدان العالم: من 150 ضحية تم الكشف عنها في المتوسط لكل بلد في عام 2010 إلى 254 في عام . 2016 وظل عدد البلدان المقدمة للبيانات على حاله تقريباً 93 (في عام 2010 مقارنة ب 97 في عام .) 2016 ويمكن أن تكون الزيادة في متوسط عدد الضحايا الذين تم الكشف عنهم في كل بلد دليلاً على تكثيف الجهود التي تبذلها السلطات لتحديد الضحايا؛ كما يمكن أن تكون هذه الزيادة انعكاساً لتفاقم مشكلة الاتجار .وعلى خلاف النتائج التي تم التوصل إليها في السنوات السابقة، يتحقق الكشف عن معظم ضحايا الاتجار حالياً على المستوى الداخلي. وفي عام 2016 ، شكلت النساء البالغات ما يقرب من نصف الضحايا الذين تمّ الكشف عنهم على مستوى العالم، وبلغت نسبة الفتيات نحو 23 في المائة .ويجري الاتجار بأغلبية الضحايا لأغراض الاستغلال الجنسي(حوالي 59 في المائة)، في حين أن أكثر من الثلث يُستغل في العمل القسري .وقد تباينت بيانات الضحايا حسب شكل الاستغلال .ففي حين أن 83 في المائة من الضحايا الإناث في عام 2016 أُخضِعن للاستغلال الجنسي، فإن 82 في المائة من الضحايا الذكور أخضِعوا للعمل القسري[53].

ركز تقرير 2020 على مسألة تعرض الأطفال بانتظام لأشكال متعددة من العنف، وكثير منها غير معترف بها وغير مُبلَغ عنها، حيث يعتبر الاتجار بالأطفال مشكلة عالمية ترتبط في الغالب بالاستغلال الجنسي، ولكن أيضاً بالعمل القسري .وفي عام 2016 كان الأطفال يمثلون ما يقارب ثلث ضحايا الاتجار المكتشفين في جميع أنحاء العالم 23 (في المائة كانوا من الفتيات و 7 في المائة من الفتيان.) ويستمر وجود مجالات واسعة للإفلات من العقاب على هذه الجريمة، مع أن لدى معظم البلدان تشريعات شاملة ضد الاتجار بالأشخاص .على أن عدد الإدانات بدأ يرتفع في الآونة الأخيرة استجابة لزيادة الكشف عن هذه الجريمة[54].

ويشكل العنف الجنسي أحد من أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارة للجزع، وعلى نطاق واسع، لا يبلَّغ عن هذا العنف .كما أن الافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة يحدّ من فهم الحجم الكامل لهذه المشكلة. كما إن أثر **جائحة كوفيد 19** على مخاطر تعرض الأطفال للعنف والاستغلال بسبب عمليات الإغلاق وما يرتبط بها من غلق المدارس، والتي أثرت على غالبية الأطفال في العالم كله، لا يزال غير معروف إلى حد كبير .وقد شهد بعض البلدان ارتفاعاً في التقارير حول ارتكاب عنف ضد الأطفال في المنزل .بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي استخدام الإنترنت للتعلم عن بُعد إلى زيادة تعرض الأطفال للتسلط عليهم من خلال الإنترنت، وإلى السلوك المحفوف بالمخاطر على الإنترنت، والمجرمين عبر الإنترنت[55].

وبالرجوع إلى آخر تقرير حول أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 [56] بخصوص حالة الإتجار بالبشر على المستوى العالمي وتأثير ذلك على التنمية المستدامة خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا ، نجد أنه قد جاء بأرقام وإحصائيات صادمة حول حالة جريمة الإتجار بالبشر، وحجم انتشارها وتأثيرها البالغ على التنمية المستدامة. حيث يواجه ملايين الأطفال حول العالم أشكالاً مختلفة من الاستغلال، بما في ذلك الاتجارُ بهم وعملهم .ويتزايد الخطر على الأطفال بسبب الأثر المزدوج الناجم عن إغلاق المدارس نتيجة للجائحة وعن الضائقة الاقتصادية[57].

ويشير التقرير إلى أن الاتجار بالأشخاص موجود في كل بلد .ويستهدف الجناة المنخرطون في هذا النشاط الإجرامي المهمشين والفقراء بمن فيهم الأطفال .وعلى الصعيد العالمي، في عام 2018 ، كان هناك طفل واحد بين كل ثلاثة من ضحايا الإتجار الذين تم اكتشافهم؛ وفي البلدان المنخفضة الدخل، ترتفع هذه النسبة إلى النصف .وتعتبر الفتيات ضحايا للاستغلال الجنسي في المقام الأول (72في المائة من الفتيات الضحايا اللاتي تم اكتشافهن)، بينما يُجبر الأطفال الذكور على العمل القسري بشكل رئيسي(66 في المائة من الضحايا الذكور الذين تم اكتشافهم . وتشير الأزمات الاقتصادية السابقة إلى أن من المرجح أن يؤدي الارتفاع الحاد في معدلات بطالة البالغين وعدم التكافؤ عالمياً في الانتعاش من كوفيد 19 - إلى تزايد خطر الاتجار .ولذلك، في جميع البلدان، يمكن للاستثمارات في خلق فرص العمل للبالغين والشباب في سن العمل القانوني، مع اقترانها بالانتعاش الاقتصادي، أن تقلل من مخاطر مختلف أشكال الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال.

كما أشار التقرير إلى أن هناك ترابط بين عمالة الأطفال والاتجار بهم .ففي البلدان التي ترتفع التي ترتفع فيها نسبة الأطفال بين ضحايا الاتجار، ترتفع أيضاً معدلات انتشار عمالة الأطفال .وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن ارتفاع في عمالة الأطفال لأول مرة منذ عقدين .وفي بداية عام 2020 ، بلغ عدد الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال(لا يشمل ذلك أسوأ أشكال هذه العمالة، من قبيل عمل السخرة والعمل القسري أو الاستغلال الجنسي التجاري 160 مليون (63 مليون فتاة و 97 مليون فتى). ويترجم هذا إلى ما يقرب من 1 من كل 10 من أطفال العالم كله .ويُشغَّل ما يقرب من نصف الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال في أعمال خطرة(79مليون.) وتهدد آثار كوفيد 19 - بالدفع ب 8,9 ملايين طفل إضافي إلى عمالة الأطفال بحلول نهاية عام 2022 ، حيث تلجأ

الأسر إلى إرسال الأطفال للعمل للتعويض عن خسائر فرص العمالة والدخل .ويمكن أن يساعد التوسع السريع في دعم الدخل وتغطية الحماية الاجتماعية في معالجة ذلك الارتفاع. [58]

الفرع الثالث: جائحة كورونا ومساهمتها في زيادة حجم الإتجار بالأشخاص:

اجتاح العالم في نهاية عام 2019م فيروس قاتل يطلق عليه كورونا الجديد، مما أدى إلى إصابة الملايين من سكان الكرة الأرضية ووفاة الألاف، واستمرت الأعداد بالازدياد من حيث الإصابات والوفيات[59]، أدى الإنتشار الرهيب لجائحة كورونا إلى تأثيرات كبيرة في مجال مكافحة الجريمة بصفة عامة وتأثيرها على التنمية المستدامة، فمنذ مارس 2020، تغير العالم جذريا بسبب جائحة كوفيد-19. فهي لم تحصد أرواح أكثر من مليون شخص فحسب، وإنما أوقعت ملايين الأشخاص أيضا في الفقر المدقع، وأدت إلى انخفاض معدلات التنمية البشرية للمرة الأولى منذ عام 1990. وفُقِد العديد من الوظائف بدوام كامل، معظمها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[(60)] وقد كان لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أثرها على الجريمة وعلى الجهود المبذولة لمنعها والتحقيق فيها والفصل فيها. كما أتاحت تدابير الإغلاق فرصا لازدهار أسواق جديدة غير مشروعة، بينما تعطلت أسواق أخرى، مما شكل تحديات فريدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وفي سبيل دراسة تأثير جائحة كورونا على التنمية المستدامة ومكافحة الجريمة تم تقديم ورقة ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر 14 لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بعنوان " **المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)**" تم تسليط الضوء من خلالها على حالة المعرفة بالمستجدات التي طرأت على الاتجاهات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تضمنت **اتجاهات الجريمة خلال جائحة كوفيد-19.** ولعل ما يهمنا في هذا المقام ونحن بصدد الحديث عن جريمة الإتجار بالبشر، اتجاهات هذه الجريمة على المستوى العالمي، إذ أفردت الورقة نقطة خاصة بها، قدمت من خلالها معلومات تدعم تحليل الاتجاهات الحالية لجريمة الإتجار بالبشر، والمقبلة وتوقعها.

نتيجة للركود الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة كوفيد-19، قد يتسبب الارتفاع العام في معدلات البطالة في بلدان المنشأ في زيادة عدد من يرغبون في المخاطرة من أجل الحصول على فرص اقتصادية أفضل، مما يجعلهم أكثر عرضة للاتجار. ويبين تحليل 288 قضية من القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص أن معظم الضحايا، حتى قبل انتشار الجائحة، كانوا في حالة عوز اقتصادي قبل تجنيدهم. ويبين تحليل بيانات السلاسل الزمنية عن الاتجار تزايد عدد ضحايا الاتجار المكتشفين من البلدان التي تسجل فيها البطالة والركود الاقتصادي.

كما أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا مفصلا بين من خلاله آثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الإتجار بالبشر[61]، حيث صرحت غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بأن الجائحة أدت إلى زيادة نقاط الضعف أمام الاتجار بالأشخاص، بينما زادت من صعوبة اكتشاف الاتجار بالبشر، وجعلت الضحايا يكافحون من أجل الحصول على المساعدة والوصول إلى العدالة." كما أكدت بأن "هذه الدراسة هي مورد جديد مهم لواضعي السياسات وممارسي العدالة الجنائية، لأنها تدرس الاستراتيجيات الناجحة للتحقيق في الاتجار بالبشر ومقاضاته في أوقات الأزمات. كما تقدم توصيات بشأن دعم المستجيبين في الخطوط الأمامية والضحايا وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية[62]."

ويضيف التقرير بأن الجائحة أدت إلى خسائر كبيرة في الوظائف في العديد من القطاعات، وهذا يخلق فرصا للشبكات الإجرامية للاستفادة من الأشخاص اليائسين." كما وجدت الدراسة أن المتاجرين بالبشر يستهدفون الأطفال بشكل متزايد الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات عبر الإنترنت لتجنيد ضحايا جدد والاستفادة من الطلب المتزايد على مواد الاستغلال الجنسي للأطفال[63].

وبالتالي يلاحظ أن الجائحة كانت فرصة كبيرة للجماعات الإجرامية المنظمة لتوجيه نشاطها نحو زيادة ارباحها ، استغلالا للظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي خلقتها الجائحة، وخاصة مع انهماك العالم في الإغلاق والسعي إلى محاصرة الجائحة ، وضعف التعاون الدولي في محاربة الجريمة المنظمة بشتى أساليبها، وهو ما كشف عنه ذات التقرير، الذي كان فرصة لإعادة تقييم مختلف الإجراءات والأدوات المتخذة في سبيل مكافحة الإتجار بالبشر، على اعتبار أنه من أكبر عوامل تقويض التنمية المستدامة القائمة على مكافحة الفقر والبطالة ، وتوفير سبل العيش والرفاهية لأفراد المجتمع.

. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة لابد من التنويه بصفة أساسية إلى أن موضوع الحد من جريمة الاتجار بالبشر كأساس لتحقيق التنمية المستدامة يعتبر حجر الزاوية في هذا المجال، ولا يمكن لأي دولة مهما كانت أن تتخلص من تبعات جريمة الاتجار بالبشر دون معايير أساسها قيم النزاهة والشفافية وسيادة القانون في جميع مناحي الحياة المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عني المجتمع الدولي بصفة كبيرة جدا بموضوع الحد من جريمة الاتجار بالبشر كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما بدا جليا من خلال النص والتأكيد على هذه المسألة ضمن مختلف الوثائق والنصوص القانونية الدولية والإقليمية والوطنية.

- رغم التزام مجمل الدول بتعزيز منظومتها القانونية بمدونات للحد من جريمة الاتجار بالبشر إلا أن هناك انتشار رهيب لهته الجريمة في جميع دول العالم، وهو ما تُظهره إحصائيات ضحايا الاتجار بالبشر لهيئة الأمم المتحدة.

- تحتاج عملية الحد من جريمة الاتجار بالبشر لتحقيق التنمية المستدامة فضلا عن وجود نصوص التجريم والعقاب، إلى الإرادة للحد من هذه الجريمة، وتجسيد مبادئ تدعو للشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

- كشفت تقارير أهداف التنمية المستدامة إلى أن هناك تزايدا مستمرا لظاهرة الإتجار بالبشر على الصعيد العالمي، حيث يتم استغلال النساء والفتيات في شبكات الجنس والدعارة، والفتيان أيضا بنسبة أقل ، مع استغلال الشباب في أعمال السخرة والعبودية.

- أثرت جائحة كورونا بصورة سلبية كبيرة على جهود مكافحة جريمة الإتجار بالبشر، ما خلق وضعا صعبا بالنسبة للملايين من البشر الذين وقعوا ضحية استغلال ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية والبطالة، التي أوقعتهم فيها الجائحة ، وهو ما أثر بصفة أساسية على التنمية المستدامة على المستوى العالمي الذي كان هشا أمام تحدي هذه الجائحة

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن إيراد بعض التوصيات الآتية

- إن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي جهدا عالميا مشتركا على جميع الأصعدة، فأهداف التنمية المستدامة مشتركة ومترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض .وكلما اتجهت الجهود المشتركة نحو تحقيقها كلما ساعد في تطويق الإتجار بالبشر، فعوامل مثل الفقر والبطالة ونقص التعليم وحياة الرفاهية كلها تصب ضمن خانة تقويض ظاهرة الإتجار بالبشر أو تسريع انتشارها، فالترابط حتمي بين مختلف هذه المسائل.

- تشكل جريمة الإتجار بالبشر أحد أكبر الجرائم المنتشرة التي ينبغي إعادة مراعاة خطة مكافحتها، ضمن سياق عالمي متناسق يأخذ بعين الإعتبار معالجة أسبابها وظروفها الجذرية

- إن المواجهة الجنائية لجريمة الإتجار بالبشر يعد أمرا غير كافيا أمام صعوبة اكتشاف هذه الجريمة ما يقتضي اتباع نهج متعدد قائم على تعزيز حقوق الضحايا خاصة النساء والفتيات والأطفال، من أجل مواجهة هذه الجريمة ، دون إغفال مسألة إشراك الجهات الفاعلة من مجتمع مدني ومؤسسات غير حكومية في التوعية بمخاطر الإتجار، مع توفير الحماية لهذه الفئات من المتجر بهم وحماية الشهود.

- إن سهولة ارتكاب هذه الجريمة ووجود مداخيل وأرباح ضخمة تجنيها الجماعات الإجرامية المنظمة من ورائها ، يجعل جهود مكافحتها ذات أولوية قصوى، خاصة حينما يتعل الأمر بالهجرة الغير نظامية ، حيث تواجه النساء والفتيات خطراً متزايداً يتمثل في

الاتجار بهن في جميع مراحل دورة الهجرة ، وفي مرافق العبور والاستقبال والإيواء، وعلى الحدود وفي بلدان المقصد. وعند عودتهن، قد يتعرضن لأعمال انتقامية ومعاودة الوقوع ضحية، مما يستدعي تشديد الرقابة على المعابر الحدودية ومكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار دولي يستجيب لمقتضيات التعاون المشترك في إطار أحكام الإتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الملحقة، وبخاصة بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص .

- توضح أزمة كورونا الترابط والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستدامة من الصحة والرفاه والازدهار الاجتماعي والاقتصادي. ولمعالجة أوجه الضعف التي كشفت الجائحة النقاب عنها، ينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي القيام بتحويلات هيكلية وتطوير حلول مشتركة تسترشد بأهداف التنمية المستدامة، مع إجراء تقييمات دورية دقيقة تستجيب لمختلف النقائص والمتطلبات التي تقتضيها التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

[1] - أنظر وثيقة الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كيوتو، اليابان، مارس 2021، بعنوان المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد 19 على الرابط الإلكتروني : https://undocs.org/ar/A/CONF.234/15

[2] - أنظر لمزيد من التفصيل التقرير العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر لسنة 2020 على الرابط التالي: -https://www.unodc.org/documents/data and-analysis/tip/2021/GLOTiP_2020_15jan_web.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2021/11/15. 19:55.

[3] جاء الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة تحت عنوان : التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

[4] جاء الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة تحت عنوان : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

[5] جاء الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة تحت عنوان : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

[6] أحمد بن طالب بن عبد الله الجابري، جريمة الإتجار بالبشر في المجتمع العماني، رسالة ماجستير، جامعة جرش، سلطنة عمان، 2015، ص 7.

[7]-امحمد اقبلي، عابد العمراني الميلودي، القانون الجنائي الخاص المعمق في شروح، الطبعة الأولى، دار الرشاد، المغرب 2020، ص.57.

[8]- شريف سيد كمال، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001 ص.139.

[9] -اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

[10]- جهاد محمد البريزات، الجريمة المنظمة (دراسة تحليلية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص.80.

[11]- كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص.78.

[12] الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.

[13] ليلى علي حسين صادق، جريمة الإتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 51.

[14] ليلى علي حسين صادق، المرجع السابق، ص 52.

[15] وأصل كلمة تنمية في اللغة العربية الفعل "نمي"، ونمى ينمي نمياً ونماء: زاد وكثر وربما قالوا ينمو نمواً، واستدام الشيء: استمر، وثبت ودام

[16] - مرفت رشماوي، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، دليل الموارد للممارسين، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت لبنان، 2017، ص 14.

[17] مرفت رشماوي، المرجع السابق، ص 15.

[18]- غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، ط1، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.22.

[19]- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.12-13.

[20]- رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.15.

[21]-الصديق طلحة محمد رحمة، التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الإسلامي، مجلة الثقافة والتنمية، ع 04، 2016 ص.304.

[22] لم تنشأ خطة التنمية المستدامة من فراغ ، بل تستند إلى تراكم الخبرات المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة ، وخصوصا ما تعلق منها بإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع الى وقف إنتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الإبتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، خطة عمل رئيسية لجميع

دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي. وقد حشدت هذه الجهات جهودا كبيرة لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية من أجل تحقيق هذه الأهداف خدمةً لسكان العالم الأفقر والأقل حظا.

[23] - تم اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030 سنة 2015 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر2015 رقم 1/70.

[24] - جاءت هذه الخطة تحت تسمية وعنوان : تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة 2030، للمزيد من التفاصيل حول هذه الخطة أنظر الوثيقة على الرابط الإلكتروني التالي:https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/14. 15:52

[25] - أنظر الموقع الرسمي لهذه الخطة: https://www.un.org/ar/millenniumgoals/index.shtml تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/14. 15:51.

[26] - اعتمد هذا الإعلان بتاريخ 13 سبتمبر 2000، الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة.

[27]- - للمزيد حول هذا الأعلان: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/559/49/PDF/N0055949.pdf?OpenElement

[28] - للإطلاع أكثر على أهداف خطة التنمية المستدامة، أنظرموقع الأمم المتحدة :https://uncitral.un.org/ar/about/sdg تم الإطلاع بتاريخ: 2022/06/14 ، 15:31.

[29] - للمزيد حول الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أنظر الرابط التالي:https://www.un.org/ar/chronicle/article/20297 تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/14 ، 12:28.

[30] - أنظر خطة التنمية المستدامة، في فقرتها 35.

[31]- انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 17-26 أوت 1970.

[32]- انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 12-19 أبريل 2015.

[33]- انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 20-27 أبريل 2020.

[34]- تصدر هذه التقارير سنويا، منذ سنة 2017 ، وحتى آخر تقرير لسنة 2021.

[35] - مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية هو الملتقى الأكبر والأكثر تنوعا على نطاق العالم الذي يجمع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية على مدى 65 سنة ، حيث باتت تلعب دورا جوهريا في التأثير على سياسات العدالة الجنائية وتوطيد التعاون الدولي في مكافحة الخطر الذي تمثله الجريمة المنظمة. لمزيد من التفصيل حول هذه المؤتمرات أنظر الرابط التالي: https://www.unodc.org/congress/ar/previous-congresses.html تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/14 ، 14:36

[36] - جاءت حلقة العمل بعنوان الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين : التجارب الناجحة في مجال التجريم وتبادل المساعدة القانونية وفي حماية الشهود وضحايا الإتجار بصورة فعالة ، للمزيد حول ورقة حلقة العمل أنظر الرابط التالي: https://www.unodc.org/congress/en/previous/previous-13.html الورقة A / CONF.222 / 11

[37]- لمزيد من التفصيل حول إعلان الدوحة لإدماج منع الجريمة أنظر الرابط التالي: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/viewer.html?pdfurl=https%3A%2F%2Fwww.unodc.org%2Fdocuments%2Fcongress%2FDeclaration%2FV1504149_Arabic.pdf&clen=335027&chunk=true

[38] أنظر البند (م) من إعلان الدوحة

[39] - أنظر البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة على الرابط الآتي: https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/index.html

[40] تم اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030 بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015 بعنوان : تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

[41] - للمزيد حول مؤتمر الأمم المتحدة 13 أنظر : https://www.unodc.org/congress/en/previous/previous-13.html تم الإطلاع بتاريخ:2022/06/25. 16:10.

[42] - للمزيد حول برنامج المؤتمر أنظر : https://www.unodc.org/unodc/en/crimecongress/documents.html?lf_id= تم الإطلاع بتاريخ2022/06/25. 16:10

[43] للمزيد حول إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون : نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 أنظر الرابط الإلكتروني التالي: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/viewer.html?pdfurl=https%3A%2F%2Fwww.unodc.org%2F

documents%2Fcommissions%2FCongress%2FKyoto_Declaration_booklet%2F21-02813_Kyoto_Declaration_ebook_A.pdf&clen=443185&chunk=true

[44] أنظر النقطة 80 من الإعلان

[45] - الأمم المتحدة، دليل المناقشة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كيوتو، اليابان، 20-27 أبريل 2020، ص 54.

[46] - منذ الإنطلاق في تطبيق خطة التنمية المستدامة 2030 صدرت 5 خمسة تقارير لسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

[47] - لاري أتري، كفالة السلام في إطار ما بعد عام 2015: الاعتماد والتنفيذ والرصد، مقال منشور على صفحة الأمم المتحدة، متعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، أنظر: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20297 تم الإطلاع بتاريخ: 2022/06/17 .09:40.

[48] - يرتبط كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بمجموعة من الغايات التي يتعين السعي إلى تحقيقها، لمزيد من التفصيل حول كل هدف وغاياته، أنظر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/ تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/17. .10:30

[49] - أنظر الوثيقة التالية: الأمم المتحدة، مكتب المخدرات والجريمة،تقرير المدير التنفيذي عن سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة، على الرابط التالي: https://undocs.org/A/CONF.234/13 تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/17. 10:13.

[50] - المرجع نفسه، ص 14.

[51] - أنظر تقرير 2017 ص50:

https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017_Arabic.pdf

[52] - أنظر تقرير 2018 ، ص 12:

https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2018/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2018-AR.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/17. 11:02.

[53]- أنظر تقرير 2019، ص 54، على الرابط التالي:

https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/17. 11:00

[54] - أنظر تقرير 2020، ص 57، على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2020_Arabic.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/17. 11:00

[55] - المرجع نفسه، ص 57.

[56] أنظر التقرير على الرابط التالي:-https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/05. 15:30

[57] - أنظر التقرير نفسه، ص 58.

[58] - المرجع نفسه ص 58.

[59] - علي سعدي عبد الزهرة، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصادالعراقي، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية العدد35، 2020، ص 44.

(60) Committee for the Coordination of Statistical Activities, *How COVID-19 is Changing the World: A Statistical Perspective*, vols. I and II (New York, 2020).

[61] - أنظر التقرير على الرابط التالي: https://reliefweb.int/attachments/d493777a-949c-3195-ade0-fd49f06fd59d/The_effects_of_the_COVID-19_pandemic_on_trafficking_in_persons.pdf تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/25. 20:00

[62] - أنظر الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079402 تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/30 .8:26.

[63] - أنظر الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079402 تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/25. 20:22